

تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2021/2017

Assessment of the foreign direct investment climate in Algeria according to the World Bank's indicators of governance during the period 2017/2021

رقية شطبي		
جامعة قسنطينة 2 - عبد الحميد مهري، الجزائر Rokia.chetibi@univ-constantine2.dz		
تاريخ النشر: 2023/06/01	تاريخ القبول: 2023/03/06	تاريخ الاستلام: 2022/10/01

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة. ولإعداد هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي لتعريف مناخ الاستثمار ومؤشرات البنك الدولي للحوكمة، والمنهج التحليلي لتحليل نتائج مؤشرات البنك الدولي للحوكمة. وقد توصلت الدراسة إلى أن مختلف مؤشرات البنك الدولي للحوكمة خلال الفترة 2021/2017 لم تتجاوز عتبة الخمسين من سلم التقديرات. وفي هذا إشارة واضحة إلى الأداء السلبي للحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، وإلى انتشار الفساد في الجزائر. كما أن الجودة التنظيمية لا تزال هشة وضعيفة بالنسبة لباقي المؤشرات.

كلمات مفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، مناخ استثمار، مؤشرات البنك الدولي للحوكمة.

تصنيف E22:JEL

Abstract

This study aims to assess the climate of foreign direct investment in Algeria according to the indicators of the World Bank for governance. To prepare this study, we relied on the descriptive method to define the investment climate and the World Bank's governance indicators, and the analytical method to analyze the results of the World Bank's indicators of governance. The study found that the various indicators of the World Bank's governance during the period 2017/2021 did not exceed the 50th threshold of the rating scale. This is a clear indication of the negative performance of the Algerian government during this period, and the spread of corruption in Algeria. Also, the regulatory quality is still fragile and weak compared to the rest of the indicators.

Keywords: Foreign Direct Investment, Investment Climate, World Bank Indicators of Governance.

Jel Classification: E22

أضحى استقطاب الاستثمار في الجزائر حتمية لا بد منها، لأنها تتيح لها فرصا قوية لزيادة معدلات نموها، وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسساتها وتوفير فرص العمل وتدعيم ميزان المدفوعات وتحقيق التوازن في علاقاتها التجارية الدولية.

وهذا ما اتجهت إليه الجزائر منذ بداية التسعينات عن طريق موجة من الإصلاحات الهادفة إلى بناء اقتصاد يعتمد على آليات السوق والانسحاب التدريجي للدولة من الإنتاج المباشر للموارد والخدمات عن طريق وضع إطار تشريعي مشجع يقدم الضمانات اللازمة للاستثمار ويوفر مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي المباشر.

فالجزائر قطعت أشواطاً مهمة في تحسين مناخها الاستثماري لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في ظل الإمكانيات والمقومات التي تتوافر عليها، باعتبارها تساهم في زيادة الدخل الوطني ومن أهم القطاعات البديلة للخروج من أزمت تقبلت أسعار المحروقات.

ومن خلال ما سبق، ارتأينا طرح الإشكالية الآتية:

ما هي أهم النتائج المحققة في تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر وفقاً لمؤشرات البنك الدولي للحكومة خلال الفترة 2017/2021؟

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يشمل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الجانب السياسي والاجتماعي؟
- هل مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ما موقع الجزائر ضمن مؤشرات البنك الدولي للحكومة؟

فرضيات الدراسة

- مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل الجانب السياسي والاجتماعي؛
- مناخ الاستثمار الحالي في الجزائر غير ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ضعف موقع الجزائر ضمن مؤشرات البنك الدولي للحكومة.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول تقييم وتحليل مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال مؤشرات البنك الدولي للحوكمة، وكذا عرض وتحليل اتجاهات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

منهج البحث

من أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث، اعتمدنا المنهج الوصفي لتعريف مناخ الاستثمار ومؤشرات البنك الدولي للحوكمة والمنهج التحليلي لتقييم مناخ الاستثمار بالجزائر.

الدراسات السابقة

■ زهية خياري (2021)، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الحكم الراشد في الجزائر الذي يشكل أحد أهم العوامل المحددة لمناخ الاستثمار والجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تتبع مستويات تطور مؤشرات الحوكمة الصادرة عن البنك الدولي، وتوصلت الدراسة إلى أن مناخ الاستثمار في الجزائر يعاني ضعفا ملحوظا يعكسه وضعها في مؤشرات الحوكمة العالمية الذي عرف تطورا سلبيا رافقه أداء متواضع في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

■ فاطمة الزهراء طلحي، (2022)، و واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في ظل أزمة كورونا والنفط: يهدف هذا البحث إلى إبراز مستوى وحجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال دراسة وتحليل واقع المناخ الاستثماري ومدى تأثير أزمة كورونا والنفط على أداء بعض المؤشرات المختارة والمعتمدة في تقييم المناخ الاستثماري بالجزائر منها ما هو الكمي (تطور أداء المؤشر الاقتصادي العام)، وما هو نوعي (مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمي)، حيث تبين أن ترتيب الجزائر بقي متأخرا مقارنة بالدول العربية، بالرغم من عديد القرارات الاستثمارية الحمائية المتخذة للتصدي لتحالف الأزميتين انخفاض أسعار البترول المتواصل وكوفيد 19.

■ عامر عيساني، بوبكر سلاي (2016)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة تحليلية خلال الفترة 2002-2012: يهدف هذا البحث إلى تحليل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2002-2012)، وذلك من خلال التركيز على واقع مناخ الاستثمار وكذلك تقييم وتحليل مكونات مناخ الاستثمار في الجزائر وتحليله، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تتمكن من جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية وهي

بحاجة إلى المزيد من الإصلاح لغرض جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

■ **فايزة بولعجين (2020)**، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر مؤسساتية وانعكاسه على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر – بالمقارنة مع بعض الدول العربية- : تهدف الدراسة إلى بيان أهمية نوعية المؤسسات في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، من خلال تقييم مناخ الاستثمار المؤسسي في الجزائر ومقارنته ببعض الدول العربية (المغرب، السعودية، الإمارات)، بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية التي تقيس المناخ الاستثماري المؤسسي، لتتوصل الدراسة إلى أن نوعية المؤسسات في الجزائر لا زالت ضعيفة مقارنة بالدول المختارة للمقارنة، وأن الدول التي تميزت بنوعية مؤسسية أحسن استقطبت حجم استثمارات أجنبية مباشرة أكبر.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

التطرق إلى مؤشرات البنك الدولي للحكومة للفترة 2017/2021.

تقسيمات البحث

ويهدف معالجة إشكالية البحث، قسمنا موضوع بحثنا إلى:

1. مناخ الاستثمار بالجزائر؛

2. تقييم مناخ الاستثمار بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحكومة.

1. مناخ الاستثمار بالجزائر

سنحاول في هذا الجزء الأول من الدراسة التطرق إلى مفهوم مناخ الاستثمار بالإضافة إلى عرض مناخ الاستثمار بالجزائر.

1.1. تعريف مناخ الاستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، فالوضع السياسي للدول ومدى ما يتسم به من استقرار، بتنظيماتها الإدارية، وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء، وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية، وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية وديموغرافية، كل ذلك يشكل ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار (عيساني و سلاي، 2016، صفحة 21).

ويشير مناخ الاستثمار إلى الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية لبلد أو منطقة والتي تؤثر على رغبة الأفراد والبنوك والمؤسسات في الإقراض والحصول على حقوق الملكية (أي الاستثمار مثلاً) في الشركات التي تعمل هناك. ويتأثر مناخ الاستثمار بعدة عوامل غير مباشرة، بما في ذلك مستوى الفقر، ومعدل الجريمة، والبنية التحتية، ومشاركة القوى العاملة، واعتبارات الأمن القومي، والسياسة (عدم الاستقرار)، وعدم اليقين في النظام، والضرائب، والسيولة واستقرار الأسواق المالية، وسيادة القانون، وحقوق الملكية والبيئة التنظيمية وشفافية الحكومة ومساءلة الحكومة (the press free, 2021).

من جهتها عرفت المنظمة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره للاستثمار وذلك على النحو التالي (خيارى ز.، 2021، صفحة 122):

- تمتع القطر المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي وحرية تحول الأرباح والاستثمار للخارج؛
- استقرار سعر العملة المحلية وسهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية؛
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية؛
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها وتوفير شريك محلي من القطر المضيف؛
- حرية التنقل وحرية التصدير وتوفير فرص استثمارية.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن وضع تعريف جامع لمناخ الاستثمار حيث يعبر عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويرتبط مناخ الاستثمار بالشروط التي تحددها الشركات المستثمرة، خاصة للاستثمار الأجنبي لكي تقوم بتوطين استثماراتها في بلد ما (عيساني و سلاي، 2016، صفحة 22).

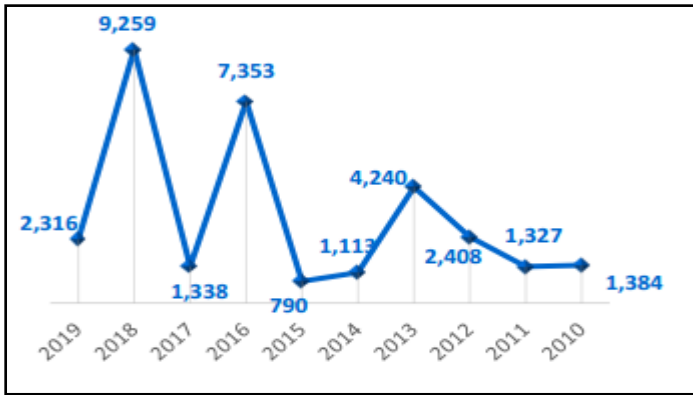
2.1 ملحة عامة عن مناخ الاستثمار بالجزائر

منذ عقود، شكل مناخ الأعمال والاستثمار في البلاد، مادة دسمة لانتقادات الرأي العام ورجال الأعمال المحليين والشركات الأجنبية على حد سواء، بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة والثقيلة، ما سبب نفورا وسط المستثمرين. وتشير تقارير دائرة بيئة الأعمال التابعة للبنك الدولي، حول مناخ الأعمال في البلدان، إلى أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في ترتيبها السنوي. وجاءت الجزائر في المرتبة 157 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، من بين 190 بلدا. كما يشتكي رجال أعمال محليون من عرقلة مشاريعهم وبقائها لسنوات في أدراج الهيئات الإدارية المكلفة بالاستثمار (جبريل، 2022).

والشكل التالي يوضح تطور المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019 (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 18):

الشكل (1): تطور المشاريع الاستثمارية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2010-2019

(مليون دولار)



المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، 2020، ص. 18.

ونلاحظ من الشكل أعلاه:

- تذبذب المشاريع الاستثمارية خلال الفترة 2010 إلى 2015 حيث تراوحت بين 1,384 مليون دولار و790 مليون دولار على الترتيب؛
- ارتفاع المشاريع الاستثمارية سنة 2016 إلى 7,353 مليون دولار؛
- انخفاض المشاريع الاستثمارية إلى 1,338 مليون دولار سنة 2017؛

■ ارتفاع المشاريع الاستثمارية إلى 9,259 مليون دولار سنة 2018 وهي أعلى قيمة خلال الفترة 2010-2019

■ انخفاض المشاريع الاستثمارية إلى 2,316 مليون دولار سنة 2019 بعدما كانت 9,259 مليون دولار سنة 2018.

علاوة عن ذلك، وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سجل ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر التي تنصب أساسا على قطاع المحروقات، حيث لم تتجاوز مليار و382 مليون دولار عام 2019، لتراجع سنة 2020 إلى مليار و125 مليون دولار بفعل انعكاسات جائحة كوفيد 19، وبذلك انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر بحوالي 19% (خلاف ف.، 2021، الصفحات 95-96).

من المفيد التنويه في هذا الصدد أن التقرير ذاته توقع ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر في المستقبل، وذلك بعد تعافي الاقتصاد العالمي من جائحة كوفيد 19، لاسيما في ظل إلغاء بعض العراقيل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية ولاسيما بعد التراجع عن القاعدة 49/51 في القطاعات غير الاستراتيجية، والاحتفاظ بها في القطاعات الاستراتيجية (خلاف ف.، 2021، صفحة 96).

كما تجدر الإشارة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنصب في قطاعات التصنيع مثلما يوضحه الجدول التالي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 18):

الجدول (1): توزيع المشاريع الاستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر
حسب أنشطة الأعمال (إجمالي الفترة يناير 2015-ديسمبر 2019)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
التصنيع	12,883	42
الاستخراج	3,450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3,305	2
أعمال بناء	867	3
خدمات الأعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1

المصدر: نشرة ضمان الاستثمار، 2020، ص.18.

ونلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

- أعلى تكلفة للمشاريع كانت حسب أنشطة التصنيع بقيمة 12.883 مليون دولار، حيث بلغ عدد المشاريع أعلى عدد يبلغ 42 مشروع؛
- تقارب تكلفة أنشطة الاستخراج واللوجستيات والتوزيع والنقل بقيمة 3,450 مليون دولار و3,305 مليون دولار على الترتيب، حيث بلغ عدد المشاريع لكلهما 2 مشروع؛
- تقدر تكلفة أعمال بناء بـ 867 مليون دولار، حيث بلغ عدد المشاريع 3؛
- تقدر تكلفة أنشطة خدمات الأعمال بـ 196 مليون دولار حيث بلغ عدد المشاريع بها 16 مشروع، تليها أنشطة الكهرباء بتكلفة 170 مليون دولار حيث بلغ عدد المشاريع 1 مشروع؛
- تقدر تكلفة المبيعات والتسويق والدعم بـ 114 مليون دولار، حيث بلغ عدد المشاريع 19 مشروع، تليها أنشطة التعليم والتدريب بتكلفة 42 مليون دولار، حيث بلغ عدد المشاريع بها 3 مشروع؛

- تقدر تكلفة أنشطة التجزئة بـ 19 مليون دولار، حيث توجد بها 3 مشاريع؛
- آخر أنشطة هي أنشطة الصيانة بقيمة 4 مليون دولار وبمشروع واحد.

ونلاحظ أن الجزء الأكبر من هذا الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع الطاقة ولا يُسهم في التنوع الاقتصادي الوطني، إذ أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفض تدريجيًا من 2.3 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.38 مليار دولار في عام 2019، حتّى أنّه تم تسجيل سحب الاستثمارات في عام 2015 بعد الصدمة النفطية في عام 2014، وبعد انهيار أسعار النفط في عام 2014، ثم تراجع عديد من الاستثمارات في مجال المحروقات (لشموت، 2022).

ومن الانتقادات الموجهة للجزائر من البنك الدولي، فيما يخص ممارسة أنشطة الأعمال، تأخر وثقل الإجراءات البنكية، وسيطرة البيروقراطية عليها، وصعوبات في تحويل الأرباح للخارج للشركات الأجنبية، وتأخر منح العقار (الأراضي) لإقامة المشاريع، وطول فترة الحصول على وثائق إنشاء الشركات وغيرها (جبريل، 2022).

دون أن ننسى ظاهرة الفساد الذي ينتج إلى حد كبير من الطبيعة البيروقراطية وغياب مراقبة شفافة والمرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد السوق والتي تمثل مشكلة كبيرة للمستثمرين الأجانب، الذين يتحتم عليهم دفع مبالغ كبيرة للتمكن من الاستفادة من خدمات معينة أو الحصول على عقود (AMRANI & MOKHEFI, 2016, p. 28) ووفقًا لبعض المحللين يمكن تفسير نقص الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، من خلال إدخال قاعدة 51/49 منذ عام 2010 والتي تحد من مشاركة المستثمر الأجنبي (49/في شركة محلية) (AMRANI & MOKHEFI, 2016, p. 31). وكان الرئيس تبون، ألغى قاعدة 49/51 المثيرة للجدل للشراكة مع الأجانب عقب انتخابه في ديسمبر/ كانون الأول 2019، وجعلها محصورة في بعض القطاعات الاستراتيجية على غرار الطاقة والاتصالات. وتطبق الجزائر قاعدة للشراكة الأجنبية منذ 2009، تقوم على أساس منح 51 بالمئة للطرف الجزائري، و49 بالمئة للجهة الأجنبية (جبريل، 2022).

ولقد تم تكريس شرط الشريك المحلي للمستثمر الأجنبي في مجال الاستثمارات الأجنبية بالجزائر، بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، قبل أن يتم تثبيته في قوانين المالية المتلاحقة إلى غاية 2020 (الفرع الأول)، وهو ما جسده قانون الاستثمار لسنة 2001 في صلبه، وكذا بعض القوانين القطاعية على غرار قانون النقد والقرض وقانون تنظيم نشاطات المحروقات (الفرع الثاني) (خلاف ف.، 2021، صفحة 90).

2. تقييم مناخ الاستثمار بالجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحكومة

سوف يتم تقييم مناخ الاستثمار بالجزائر وفقا لمؤشرات البنك الدولي للحكومة ولكن قبل ذلك يجب تقديم هذه المؤشرات.

1.2. تقديم مؤشرات البنك الدولي للحكومة

يقيس هذا المؤشر الجودة المؤسسية السياسية، يتم الاعتماد عليه كثيرا نظرا لاستخدامه الواسع وتغطيته لأكثر من 200 دولة في العالم والمقياس الوحيد الذي يشمل جميع الدول أعضاء الأمم المتحدة، يطلق على هذا المؤشر اسم " المؤشرات العالمية للحكومة WGI (Worldwide Governance Indicators) ، يحتوي المؤشر على ستة مؤشرات فرعية هي : الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب ، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون والسيطرة على الفساد (بولعجين ف..، 2020، صفحة 413). وفيما يلي تعريف لهذه المؤشرات (خيارى ز.، 2021، صفحة 121) :

1.1.2. مؤشر الصوت والمساءلة: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم (ترسيخ الديمقراطية)، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية الإعلام، وهي عوامل مسؤولة عن توفير مناخ استثماري حر جاذب للاستثمار، أما المساءلة والمحاسبة فتتعلق بمدى خضوع المسؤولين ومسؤولي المؤسسات للرقابة والتي تتجسد من خلال مؤسسات رقابية بالنسبة للدولة للحفاظ على المال العام، هذه الرقابة التي تقلل من احتمالية انتهاك حقوق المستثمر الأجنبي.

2.1.2. مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب: يعد الاستقرار السياسي مؤشرا مهما من مؤشرات الحكومة الرشيدة، ووفقا لمؤشرات الحكومة العالمية فإن مؤشر الاستقرار السياسي يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذو الطابع السياسي والإرهابي، وتوفر الاستقرار السياسي في البلد المضيف من شأنه استدامة المشروع الاستثماري وهو ما يشكل عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

3.1.2. مؤشر فعالية الحكومة: يقيس مدى جودة الخدمات العامة، جودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، جودة الأنظمة وتطبيقها ومصادقية التزام الحكومة بهذه الأنظمة، وهي عوامل تؤثر في مجموعها على أداء المستثمر الأجنبي من حيث كثرة عدد الإجراءات وما يترتب على كل ذلك من تكاليف تؤثر على الأرباح المرجوة.

4.1.2. مؤشر الجودة التنظيمية: يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح التي تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، إذ أن القوانين والتشريعات قد تعيق مساهمة القطاع الخاص في تنمية وتطوير المجتمع كأخذ التراخيص والموافقات الحكومية لمزاولة الأعمال، مما يضيع الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص ويعيق تحقيق التنمية بشكل أسرع (صغيري و آخرون، 2021، صفحة 94).

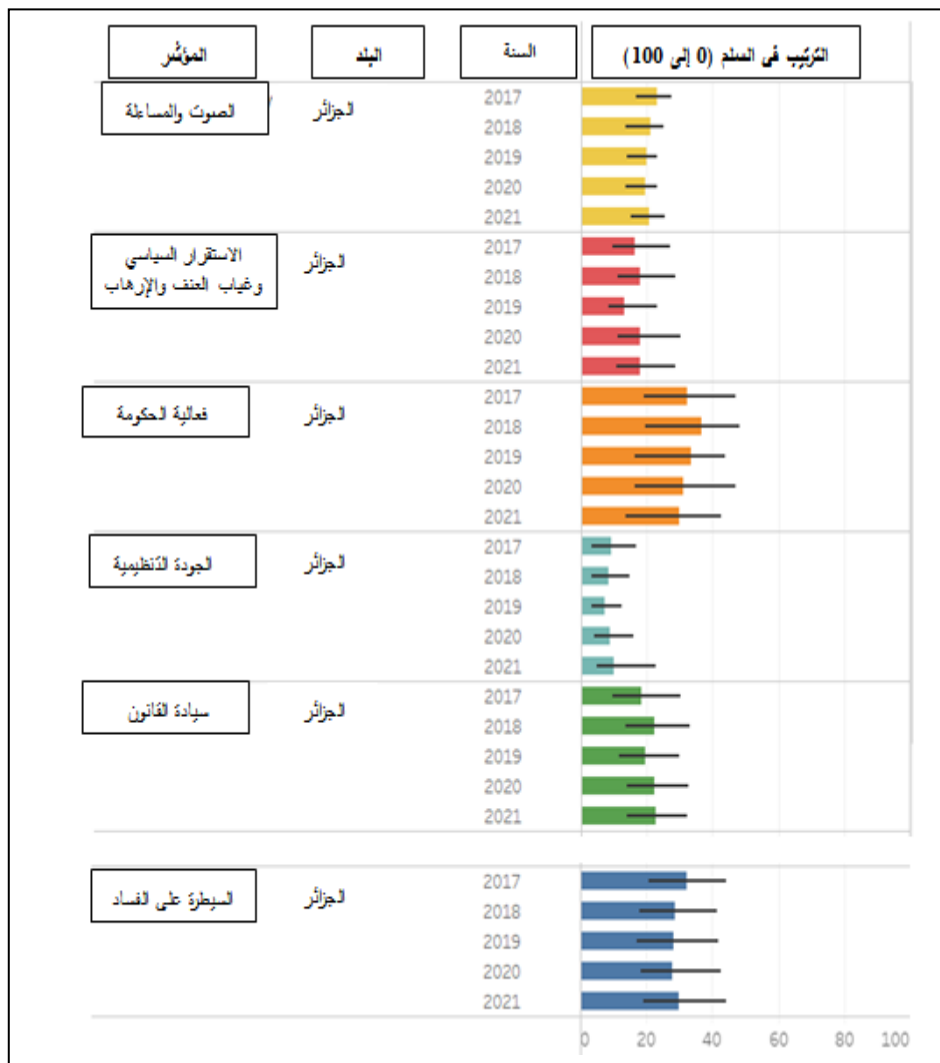
5.1.2. مؤشر سيادة القانون: مؤشر سيادة القانون يقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على الأفراد والمنظمات ما يعمل على تحقيق الإفصاح والشفافية، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية وتوفير الحماية لأصحاب المصالح والاعتراف بحقوقهم وضمانها، مشروعية عمل الشرطة والمحاكم وهو ما يعزز ثقة المستثمر في الدولة المضيفة ويشجعه على أخذ قرارات من شأنها تعظيم قيمة أصوله.

6.1.2. السيطرة على الفساد: مؤشر السيطرة على الفساد يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة أن تحجم المكاسب الشخصية الصغيرة والكبيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، ومحاربة جميع أشكال الفساد (السياسي، الاقتصادي).

2.2. وضعية الجزائر وفق مؤشرات البنك الدولي للحوكمة

تأخذ المؤشرات السابقة الذكر نقاط على سلم التقديرات (من 0 إلى 100) . وفيما يلي شكل يوضح وضعية الجزائر بالنسبة للمؤشرات الستة العالمية للحوكمة خلال الفترة 2017/2021 (worldbank):

الشكل (2): تطور المؤشرات العالمية للحكومة في الجزائر خلال الفترة 2017/2021.



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

أما قيم هذه المؤشرات نوردها في الجدول التالي (worldbank):

الجدول (2): قيم المؤشرات العالمية للحكومة في الجزائر خلال الفترة 2021/2017:

المؤشرات العالمية للحكومة	2017	2018	2019	2020	2021
الصوت والمساءلة	23.15	21.26	19.81	19.32	20.77
الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب	16.19	17.92	13.21	17.92	17.92
فعالية الحكومة	32.21	36.54	33.65	31.25	29.81
الجودة التنظيمية	9.13	8.17	7.21	8.65	10.10
سيادة القانون	18.27	22.12	19.71	22.12	22.60
السيطرة على الفساد	32.21	28.85	28.37	27.88	29.81

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الموقع:

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

ونلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

1.2.2. مؤشر الصوت والمساءلة

- أن مؤشر الصوت والمساءلة لم يتعد 30 نقطة خلال الفترة 2021/2017، أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد؛
- أعلى نقطة لمؤشر الصوت والمساءلة كان سنة 2017 بـ 23.15 نقطة؛
- انخفاض مستمر لمؤشر الصوت والمساءلة خلال الفترة 2020/2018 من 21.26 إلى 19.32؛
- تحسن مؤشر الصوت والمساءلة إلى 20.77 نقطة سنة 2021؛

2.2.2. مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب

- التحسن المستمر في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب خلال سنتي 2017 و2018 من 16.19 إلى 17.92؛
- انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب سنة 2019 إلى 13.21؛
- استقرار مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب سنتي 2020 و2021 بـ 17.92 نقطة؛
- أعلى نقطة لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب كان سنتي 2020 و2021 بـ 17.92 نقطة.

3.2.2. مؤشر فعالية الحكومة:

- تحسن مؤشر فعالية الحكومة سنة 2018 إلى 36.54؛
- أعلى نقطة لمؤشر فعالية الحكومة كان سنة 2018 بـ 36.54؛
- تراجع مؤشر فعالية الحكومة خلال الفترة 2019/2021 من 33.65 إلى 29.81.

4.2.2. مؤشر الجودة التنظيمية:

- الانخفاض المستمر لمؤشر الجودة التنظيمية خلال الفترة 2018/2019 إلى 8.17 و 7.21؛
- تحسن طفيف في مؤشر الجودة التنظيمية سنة 2020 إلى 8.65 نقطة ليواصل التحسن سنة 2021 بـ 10.10 نقطة؛
- أعلى نقطة لمؤشر الجودة التنظيمية كان سنة 2021 بـ 10.10 نقطة.

5.2.2. مؤشر سيادة القانون:

- ارتفاع مؤشر سيادة القانون إلى 22.12 نقطة سنة 2018 لينخفض بعدها إلى 19.71 سنة 2019؛
- تحسن مستمر لمؤشر سيادة القانون حيث أصبح 22.12 و 22.60 سنتي 2020 و 2021 على التوالي؛
- أعلى نقطة لمؤشر سيادة القانون كان سنة 2021 بـ 22.60 نقطة.

6.2.2. مؤشر السيطرة على الفساد:

- أعلى نقطة لمؤشر السيطرة والفساد كانت سنة 2017 بـ 32,21 نقطة ليسجل بعدها انخفاضا مستمرا خلال الفترة 2018/2022 من 28.85 إلى 27.88 على التوالي؛
- تحسن مؤشر السيطرة على الفساد سنة 2021 إلى 29.81 نقطة.

ونلاحظ عموما أن مختلف المؤشرات لم تتجاوز عتبة الخمسين من سلم التقديرات. وفي هذا إشارة واضحة إلى الأداء السلبي للحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، وإلى استشراف الفساد في الجزائر، حيث أصبحت ظاهرة الفساد تشكل تهديدا للأمن القومي للجزائر ومستقبلها، منها قضايا تتعلق بجرائم الرشوة والاختلاس ومنح امتيازات غير مبررة في الصفقات العمومية، وحسب المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره لسنة 2017 أن البيروقراطية والفساد والرشوة يشكل أبرز الكوابح التي تعترض تنافسية الاقتصاد الجزائري (خيارى ز.، 2021، صفحة 123).

كما أن الجودة التنظيمية لا تزال هشة وضعيفة بالنسبة لباقي المؤشرات رغم جهود الدولة لتنشيط القطاع الخاص والبيئة السياسية مثل إلغاء قانون الطوارئ وبعض التحسينات في حرية الصحافة وتوسيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية. فقد عملت الجزائر على تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي بهدف تعزيز كفاءة المؤسسات وتعزيز الأطر التنظيمية والقانونية من خلال الحد من التشريعات ومراجعة القوانين والإجراءات المتعلقة بقطاع الاستثمار منذ 2001، بإضافة حوافز جديدة للمستثمرين الأجانب والمحليين من خلال اعتماد قوانين جديدة (بولعجين ف..، 2020، الصفحات 414-415).

غير أنه عملية إصدار النصوص القانونية التي تحكم مجال الاستثمار والكثرة من التعديلات التي لا تتلاءم مع استراتيجيات المستثمرين، ناهيك عن الإشكالات العديدة التي تعترض عملية تطبيق هذه التعديلات والإصلاحات على أرض الواقع من جراء البيروقراطية وأحيانا الفساد الذي أفشل كل المساعي في مجال وضع إطار مؤسسي وتنظيمي ناجح بالنسبة لمجال الاستثمار (عميروش، 2020، صفحة 575).

فالإطار القانوني للاستثمار في الجزائر لا يستجيب تماما لمتطلبات مبدأ الاستقرار التشريعي بالنظر للتعديلات الدورية والعشوائية لقانون الاستثمار منذ 2009، وإجبار المستثمرين على الامتثال له، مما يؤثر سلبا على جذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا يدل على غياب رؤية استراتيجية طويلة المدى حول سياسة الاستثمار (سلطاني، 2020، صفحة 246).

وعلى غرار العديد من البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم، تعمل الجزائر على تسريع وتيرة مسار الإصلاحات بغية تحسين مناخ الأعمال. ولهذه الإصلاحات أهمية بالغة لتخفيف وطأة العبء الذي تشعر به مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة بوصفها عناصر رئيسية دافعة للاقتصاد وإحداث فرص الشغل. وقد شهدت السنوات الأخيرة اتخاذ عدة خطوات في هذا الاتجاه مثل تحسين عمليات توصيل الكهرباء (عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية)، ومنح تراخيص جديدة للشركات التي تبيع الكهرباء أو لمحطات الكهرباء الفرعية سابقة البناء؛ وتعزيز البنية التحتية للاتصال عن طريق نقل البيانات الخاصة بالاتصال الأصغر إلى بنك الجزائر؛ وتحسين عملية رقمنة الخرائط المساحية وسندات ملكية الأراضي؛ وتيسير الواردات من خلال قيام الرقابة الجمركية بإجراء عمليات تفتيش مشتركة. (تشيككيه و بيرتوليني، 2021).

وكان لبرنامج دعم التنوع الصناعي وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر (PADICA)، بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، السبق في إنجاز هذه الخطوات. وبفضل المشاركة المتجددة من جانب السلطات الجزائرية (لا سيما وزارة الصناعة والمناجم، بوصفها الركيزة الجديدة لعملية

الإصلاح)، يجري النظر في تمديد العمل بهذا البرنامج. إلا أنه على الرغم من التقدم المحرز، لا يزال يتعين القيام بالمزيد لدفع الأمور قدماً. فعلى سبيل المثال، تم إطلاق منصة رقمية لإصدار تراخيص البناء، ولكن عملية طلب التراخيص لا تزال تتطلب التوجه إلى الشباك الواحد على المستوى المحلي -أي المجلس الشعبي البلدي. وبالمثل، توجد منصة جديدة لإصدار مخططات مسح الأراضي (Wathikacad)، متاحة لمن يريد تسجيل الملكية، وهي تعمل الآن للاطلاع على الخرائط وسندات ملكية الأراضي. ومع ذلك، لا توجد سندات ملكية للكثير من قطع الأراضي، وثمة حاجة إلى مزيد من العمل لتسهيل نقل الملكية من خلال رقمنة الخرائط. ويتعين أيضاً بذل مزيد من الجهود لتحسين مستوى العمليات غير الورقية والعمليات التي لا تتطلب تعاملاً مباشراً مع الجهات المعنية لتدعيم الإجراءات الرقمية (تشيكييه و بيرتوليني، 2021).

خاتمة

من خلال التقييم السابق لواقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعبر مناخ الاستثمار عن مفهوم شامل للأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والتنظيمات الإدارية التي يجب أن تكون ملائمة ومناسبة لجذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- تشير تقارير دائرة بيئة الأعمال التابعة للبنك الدولي، حول مناخ الأعمال في البلدان، إلى أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في ترتيبها السنوي. وجاءت الجزائر في المرتبة 157 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020، من بين 190 بلداً؛
- يشتكي رجال أعمال محليون من عرقلة مشاريعهم وبقائها لسنوات في أدراج الهيئات الإدارية المكلفة بالاستثمار؛
- تذبذب المشاريع الاستثمارية الجديدة خلال الفترة 2010/2019؛
- وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، سجل ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر التي تنصب أساساً على قطاع المحروقات، حيث لم تتجاوز مليار و382 مليون دولار عام 2019، لتراجع سنة 2020 إلى مليار و125 مليون دولار بفعل انعكاسات جائحة كوفيد 19، وبذلك انخفض تدفق الاستثمار الأجنبي للجزائر بحوالي 19%؛

- أعلى تكلفة للمشاريع كانت حسب أنشطة التصنيع بقيمة 12.883 مليون دولار، حيث بلغ عدد المشاريع أعلى عدد يبلغ 42 مشروع؛
- أن الجزء الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع الطاقة ولا يُسهم في التنوع الاقتصادي الوطني، إذ أنّ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفض تدريجيًا من 2.3 مليار دولار في عام 2010 إلى 1.38 مليار دولار في عام 2019؛
- تأخر وثقل الإجراءات البنكية، وسيطرة البيروقراطية عليها، وصعوبات في تحويل الأرباح للخارج للشركات الأجنبية، وتأخر منح العقار (الأراضي) لإقامة المشاريع، وطول فترة الحصول على وثائق إنشاء الشركات وغيره، ما يثبت صحة الفرضية الثانية؛
- إلغاء قاعدة 49/51 المثيرة للجدل للمشاركة مع الأجانب في سنة 2019، وجعلها محصورة في بعض القطاعات الاستراتيجية على غرار الطاقة والاتصالات؛
- أن مختلف مؤشرات البنك الدولي للحكومة لم تتجاوز عتبة الخمسين من سلم التقديرات. وفي هذا إشارة واضحة إلى الأداء السلبي للحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، وإلى انتشار الفساد في الجزائر، ما يثبت صحة الفرضية الثالثة؛
- أن الجودة التنظيمية لا تزال هشة وضعيفة بالنسبة لباقي المؤشرات. رغم جهود الدولة لتنشيط البيئة السياسية مثل إلغاء قانون الطوارئ وبعض التحسينات في حرية الصحافة وتوسيع المشاركة في الانتخابات البرلمانية؛
- أن الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر لا يستجيب تماما لمتطلبات مبدأ الاستقرار التشريعي.

الاقتراحات

- بناء على النتائج المتوصل إليها نرى بأن تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر يتطلب تدخل العديد من العناصر أهمها ما يلي:
- تكثيف الجهود لتحسين الإطار العام لمناخ الاستثمار؛
 - ضرورة القيام بإصلاحات هيكليّة على مستوى السياسات وإقامة مؤسسات قوية وفعالة تساهم أكثر في تقليص حجم وتكلفة المعاملات المرتبطة بالأعمال؛
 - تطوير نظم المعلومات الاقتصادية وتحسين آليات الترويج للاستثمار سواء للقطاعات والفرص الاستثمارية أو في استهداف المستثمرين؛
 - العمل على القيام بإصلاحات اقتصادية أكثر عمقا، وذلك بتخلص الدولة نهائيا من التدخل في تسيير الاقتصاد والاكتفاء بدور الموجه؛

- محاولة جذب المستثمرين نحو قطاعات خارج قطاع المحروقات لتنويع مداخيل الدولة وتجنب أخطار تقلبات أسعار البترول؛
- ضرورة تشجيع وترقية كل الفاعلين من وسائل إعلام ومنظمات المجتمع المدني إلى تحسين المنظومة القانونية، وتفعيل دور الرقابة وتعزيز الشفافية والمساءلة وزيادة التوعية بأضرار الفساد من خلال حملات زرع القيم وتفعيل دور السلطة القضائية واستقلاليتها.

آفاق الدراسة

- أثر الفساد على توافد الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.
- تقييم مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

قائمة المراجع

- حسان جبريل، (2022/5/31) قانون استثمار جديد... هل يعيد رأس المال الأجنبي للجزائر، متوفر على الموقع: <https://www.aa.com.tr/>، تاريخ الإطلاع: 2022/08/07.
- حميد سلطاني، الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 49/51 إلى القطاعات الاستراتيجية، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 12، العدد 2، 2020، (ص-ص. 239-252).
- زهية خياري، (2021)، تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من منظور المؤشرات العالمية للحوكمة، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 1، (ص-ص. 117-134).
- سيد علي صغيري وآخرون، (2021)، تحليل العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (1996-2018)، *Revue des Réformes Économiques et Intégration En Économie Mondiale*، المجلد 15، العدد 2، (ص-ص. 90-106).
- عامر عيساني، بوبكر سلاي، (ديسمبر 2016)، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة تحليلية خلال الفترة: 2002-2012، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 20، (ص-ص. 21-37).
- عمار لشموت، (19 يناير 2022)، تراجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.. الأسباب والحلول؟، متوفر على الموقع: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com/>، تاريخ الاطلاع 2022/8/11.
- فاتح خلاف، (2021)، إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (51-49%) في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للقانون الجزائري، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، (ص-ص. 88-110).
- فايزة بولعجين، (ديسمبر 2020)، تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من وجهة نظر مؤسسية وانعكاسه على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -بالمقارنة مع بعض الدول العربية -، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6 العدد 2، (ص-ص. 404-423).
- فتحي عميروش، (2020)، الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 09-16، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 57، العدد 2، (ص-ص. 562-576).

مايكا تشيكييه، لورنزو بيرتوليني، (2021)، إصلاح مناخ الاستثمار لمساعدة الشركات الجزائرية على الإزدهار،

متوفر على الموقع: <https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/reforming-investment-climate-help-algerian-businesses-thrive>

، تاريخ الإطلاع: 2023/01/11.

نشرة ضمان الاستثمار، (الربع الثاني، 2020)، مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام

2019، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports/>, date de consultation : 07/08/2022 .

Mohamed Amrani, Amine Mokhefi, ESSAI DE CONSTRUCTION D'UN CLIMAT D'ATTRACTIVITE DES IDE EN ALGERIE
CONTRAINTES ET PERSPECTIVES , (janvier 2016) ,Revue Algérienne D'Economie et de
Manangement ,N7. (P-P.26-34).

The Press Free , (25 JUIN 2021), Climat d'investissement, sur site : thepressfree.com/climat-dinvestissement/, date de
consultation : 07/08/2022 .